الغانم يعزي أفغانستان بضحايا التفجير الإرهابي

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتين إلى رئيس مجلس الشيوخ الأفغاني فضل هادي مسلميار، ورئيس البرلمان الأفغاني مير رحمن رحماني.

وقد أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا التفجير الإرهابي الذي وقع بالقرب من مقر وزارة الداخلية في العاصمة (كابول) وأسفر عن سقوط عدد من الضحايا والمصابين.

وأكد الغانم في برقيته استنكاره الشديد لمثل هذه الأعمال الإرهابية والتضامن التام والكامل مع الشعب الأفغاني الصديق.

طالب بضرورة إنهاء الصراع الحكومي

الفضالة: أؤيد طلب طرح الثقة بالجراح

يوسف الفضالة

أعلن النائب يوسف الفضالة تأييده الطلب المقدم من 10 أعضاء لطرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح، معتبرا أن الوزير لم يوفق في الرد على محاور استجوابه.

وقال الفضالة في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن ما حصل في جلسة الأمس من تقييم لوزيرة الأشغال العامة ووزيرة الإسكان د.جنان بوشهري وما أعقبه من تقديم طلب طرح ثقة وإعلان الوزيرة استقالتها، كل ذلك مرتبط باستجواب وزير الداخلية والصراع الدائر داخل الفريق الحكومي.

وأضاف إن «الشعب الكويتي كاملا يجب أن يعرف حقيقة أن ما يحصل من صراع في الحكومة يجب ألا يستمر، ونؤيد استقالة الوزيرة ولكن أيضا ما حصل في استجواب وزير الداخلية واضح انه نتاج صراع بدأ يظهر للعلن.

وأكد ان تأييده طرح الثقة بوزير الداخلية ليس فقط بسبب الأمور التي تناولها استجوابه، بل لدلائل كثيرة على مر السنوات الماضية، مضيفا ان «البلد بحاجة إلى إدارة قوية وليس حكومة بهذا الشكل وزراؤها يضربون بعضهم ببعضهم ويحاولون جر مجلس الأمة لهذا الصراع.

وناشد الفضالة صاحب السمو الأمير بإقالة الحكومة كاملة، لعدم إمكانية استمرارها في ظل صراع داخلي قائلا: «رسالتنا لك يا صاحب السمو بأننا نريد أن يتم حل هذه الحكومة وتنتهي المشاكل الموجودة بها».

لمشاهدة الفيديو

عندما أرادت الإصلاح قاموا بمحاسبتها

الشطي: بوشهري وزيرة إصلاحية دفعت ثمن تصديها للفساد

خالد الشطي

لمشاهدة الفيديو

أشاد النائب خالد الشطي بجهود وزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري في مكافحة الفساد بالتصدي لتمرير مناقصات لشركات ومتنفذين، واسترداد ملايين الدنانير لميزانية المال العام، وإيقاف الشركات والمكاتب الهندسية الفاسدة التي ساهمت في تطاير الحصى وتكسير الطرق.

واستغرب الشطي من تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن الوزيرة عندما أرادت إصلاح الوضع والشوارع قاموا بمحاسبتها، مشيرا إلى أن الخلل جاء من عهد وزراء آخرين والوزيرة هي من تصلح الضرر لكن يأتي مجلس الأمة المنتخب من الشعب بشقيه الحكومي والمعارض ويوقف هذه الإجراءات الإصلاحية.

وأضاف أنه على الشعب الكويتي أن يعي أن النهج الإصلاحي ممارسة وليس كلاما، فالوزيرة تدافع عن المال العام وهي من قام بتحصيل الأموال العامة ثم يأتي نواب ويطرحون الثقة فيها وهذه مفارقة غريبة.

واعتبر الشطي أن فساد الحكومة واضح وبيّن للجميع ونستطيع مواجهته من خلال الإجراءات القانونية والدستورية، مشيرا إلى أن ما حدث في استجواب الوزيرة بوشهري أظهر وجها آخر للفساد يحتاج إلى مواجهة.

وأعرب عن اعتقاده بأن خطوات الفساد السياسي في الكويت أسرع من دعاوى الإصلاح، مؤكدا أن الوزيرة عبرت بشكل صائب في وصف هذا الاستجواب عندما قالت إن الشركات أقوى، معتبرا أن الوزيرة دفعت ثمن مكافحة الفساد.

أتحدى النواب الذين أعلنوا عدم وقوفهم مع وزيرة الأشغال أن يوضحوا أين أخفقت؟!

الفضل: أعلن تأييدي لطرح الثقة بوزير الداخلية

احمد الفضل

لمشاهدة الفيديو

أعلن النائب أحمد الفضل عن وقوفه مع طرح الثقة بوزير الداخلية الشيخ خالد الجراح.

وأضاف الفضل في تصريح صحافي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة انه تعليقا على ما حصل في جلسة الأمس الخاصة بالاستجوابين المقدمين لكل من وزيرة الإسكان ووزيرة الأشغال جنان بوشهري من النائب عمر الطبطبائي ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح من النائب رياض العدساني، فإنني سأبدي وجهة نظري في الاستجوابين.

وأوضح الفضل ان الاستجواب الأول حقيقة انا استمتعت مثلما استمتع أغلب الذين كانوا حاضرين في الرد القوي على المحاور، ونشكر المستجوب على أدبه في طرح المواضيع وتحليه بموضوعية قدر الإمكان، وكذلك نحيي الوزيرة التي ردت بشكل موضوعي دون تجن وكشفت عما عملته أثناءً عملها في الوزارتين.

وأكد الفضل انه بين استياءه من كمية الأعضاء الذين أعلنوا عدم وقوفهم مع الوزيرة، وأنا أتحدى ومازلت أتحدى النواب ولمدة سنة إذا أحد فيهم يستطيع ان يقول لي أين أخفقت الوزيرة في الإجابة وفي أي نقطة؟!

ولفت الفضل إلى ان هذا انتصار مؤقت لكل الشركات الفاسدة والمقاولين الفاسدين، ونحن متأكدون انه ليس قصد مقدم الاستجواب لكن هذه نتائجه، حيث ان الرابح الأكبر ليست الكويت ولا المال العام بل بالعكس تم إبعاد من حاول حماية المال العام، وهذا أمر يؤسف له ويؤسس لمبدأ خطير في العمل البرلماني وفي رسالة المجلس للوزراء في ان كل ما تعملونه من تطوير في عملكم غير مهم مقارنة بارتباطات أخرى لا علاقة لها.

وقال الفضل انه حتى لو كانت لك علاقات جيدة مع النواب وحتى لو حاط النواب بجيبك فإن بعض النواب يأتون حبا وإكراما للعمل الجيد الذي يقوم به الوزير ونائب آخر يأتي بمعاملات ومصالح وانتفاع ويجب ان تسلكوا هذا المسلك يا وزير حتى تعبر، وفوق هذا فإنه ليس كافيا لو كان وضعك السيئ في ان يتم وضع استجوابك مع استجوابات وزراء ثقال ووزراء سيادة، فبالتالي تصبح حظوظك أقل في ان بعض النواب لديهم نظرية انني لا أستطيع تغطية كل الوزراء وحتى لو كانوا كلهم على حق، فيجب ان أضحي بوزير حتى لو كان بريئا وعلى حق.

وأشار الفضل الى ان هذا المنطق لا يفهمه، ومع ذلك فإنني احترم حق النواب واختياراتهم، مشيرا الى ان نتائج هذا الاختيار هي التأسيس لهذا المبدأ، حيث انه سيكون هناك عزوف من الوزراء المتمكنين أصحاب الخبرات والمهنيين والمصلحين عن انهم يأتون الى هذا المكان ولا يريدون أن يساء لهم تحت قبة عبدالله السالم، مؤكدا انه وصل لمرحلة من اليأس بالأمس من هذا النهج الذي أخاف ان يستمر.

وعن استجواب وزير الداخلية، قال الفضل ان هذا الاستجواب ان كان بدأ عند البعض من تاريخ امس فإنه بالنسبة لي بدأ منذ ما يقارب 985 يوما مضت عندما وجهت أول سؤال برلماني في تاريخ 2/3/2017 لوزير الداخلية عن الحسابات الوهمية والتي وصلتني إجابتها مبهمة وغير واضحة المعالم.

وأشار الفضل الى انه حصلت جلسات علنية وخاصة كثيرة سواء مع وزير الداخلية أو مع أركان وزارته عن هذا الموضوع، حيث تمخضت عن وعود لم ينجز منها شيء، هذا بالإضافة الى انه كانت لي في شهر يناير الماضي اول مواجهة علنية مع وزير الداخلية في انني أرسلت رسالة واردة تتحدث عن الحسابات الوهمية وأبديت رأيي واستمعت للردود، ومنذ ذاك الوقت لليوم هذا هو حال الحسابات الوهمية ولم يتغير شيء.

وأوضح الفضل انه عندما انفجرت فضائح عتيج المسيان والقبض على صاحب حساب المجلس ثم تكالب المسؤولين في الدولة على إخراجه مما جعل لدي يقين وخاصة بعدما سمعت ردود الوزير امس بإنصات وتمعن واني كنت من الناس الذين لم يقبلوا بسرية هذا الاستجواب والسبب هو انني انا اول من تقدم برسالة واردة علنية، فلا يصح ان أوافق على ان تكون الجلسة سرية.

ولفت الفضل إلى ان الاستجواب كان عبارة عن محور واحد فيه عدة مواضيع لا يهمني منها إلا موضوعين أولهما مسؤولية وزارة الداخلية عن هروب المطلوبين على ذمم قضايا مالية ونصب واحتيال، والموضوع الآخر هو الحسابات الوهمية.

وأكد الفضل انني كنت أريد الاستماع لشيء من وزير الداخلية يوحي لنا بأن الوزير فهم الآن مغبة ترك هذا الأمر وترك أمر الحسابات الوهمية التي لا تألو جهدا في الشتم والسب والتعرض للشرف والعرض لكل من يقبضون ثمن هجومهم علي، فهؤلاء كلاب مرتزقة استخدمتهم وزارة الداخلية وتتركهم في أغلب الأوقات يعيثون في الأرض فسادا لمن يدفع أكثر.

وقال الفضل: انني مطمئن بأني تدرجت تدرجا طويلا في بعض الأحيان ممل جدا ودائما ما كنت أبدي حسن النوايا حتى تفجرت هذه القضايا، وكنت أقول لعل وعسى يصحو ويطلع يعدنا بأنه في سبيله لحل المشكلة أمام العلن إلا ان المواجهتين العلنيتين مع وزير الداخلية أولاها في الرسالة والواردة والتي بدل ان يوعدنا فيها خيرا إلا انه ذهب يدافع عن هذه الحسابات ويبرر تبريرات غير قانونية والأخرى في استجوابه امس في ان الوزير لم يرد على هذه النقطة وتجاهلها وبل رده الوحيد ان حتى هذه الحسابات الوهمية قد سبّت أهلي وهي من خارج الكويت لا أملك السيطرة عليها، متجاهلا كل ما قيل في الاستجواب عن موضوع حساب عتيج المسيان ولم يدل بدلوه عن هذا الموضوع أبدا.

وأعلن الفضل عن عدم رضاه وعن عدم اقتناعه بردود وزير الداخلية على محاور الاستجواب وخاصة في هاتين النقطتين، وبالتالي آسفا وبكل محبة أعلن وقوفي مع طرح الثقة بوزير الداخلية، وأتمنى له كل التوفيق سواء استمر او رحل بطرح ثقة او باستقالة ولم أخرج يوما بتجريح الأخ خالد الجراح رغم علمي انه له ضلع وصلة على الأقل بسكوته، فيما يحدث لنا وسب أهلنا وسب أمهاتنا وآبائنا الأحياء منهم والأموات، مشيرا الى ان هذا الأمر تم فعلا ويجرح خاصة انه أتى بتغاضي من شخص نكن له الكثير من المعزة والمودة، واكتشافنا ان له ضلع بهذا الموضوع فهو أمر ثقيل على النفس.

وأكد الفضل ان الموضوع ليس شخصيا لكنت أنا من تقدم بالاستجواب منذ أمد، ومن الوقت الذي قال فيه الأخ رياض العدساني وقال لنا ان من لا يتحمل الانتقاد فعليه الجلوس في بيته ودارت الأيام وقدم استجوابا وفي الموضوع نفسه الذي يريدنا فيه ان نجلس في بيوتنا عليه إذا لم نتحمله.

وأوضح الفضل انه أعطى وقدم كل سبل التعاون وكل الاعتذارات التي اختلقتها للوزير إلا أنني أعتقد انه كاف والموضوع خرج عن السيطرة لدرجة ان فريق الرصد الإعلامي التابع لي يرسل لي تغريدة من أحد النكرات في الحسابات الوهمية يقول فيها: «علمت ان وزير الداخلية من أفضل وزراء الحكومة الكويتية، كما علمت ان أحمد الفضل واقف ضده»، مشيرا الى ان هذا نكرة لا تهمني تغريدته، ولكن المثير في الموضوع ان من رتوت له حسابه فيه مئات الآلاف من المتابعين وهو نفسه حساب المجلس، مما يعني ان النهج مستمر، وبالتالي أنا مع طرح الثقة في وزير الداخلية وأقول له بعت نواب للأسف مقابل «بزون» وخله يفيدك المتردية والنطيحة التي مازالت تسب وتشتم وأنا بالنسبة لي قدمت ما عندي، وأكثر من هذا في طولة البال وبعد لا يوجد لدي ما أقول إلا ان وجود وزير الداخلية واستمراره بهذا النهج هو خطر على الكويت وانا مع طرح الثقة وأتمنى التوفيق للجميع.

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

زيادة الرقابة الفعالة على المكاتب الاستشارية

الحويلة يقترح إنشاء مصنع وطني متكامل للأسفلت

د.محمد الحويلة

تقدم النائب د.محمد الحويلة باقتراح برغبة لإنشاء مصنع وطني متكامل للأسفلت لإنتاج الأسفلت بأعلى المواصفات، وزيادة الرقابة على أعمال المكاتب الاستشارية والمقاولين.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تشهد بعض طرق الكويت مأساة تطاير الأسفلت والحصى من الشوارع والطرق الرئيسة والفرعية، وهذه المشكلة تأتي دائما بعد موسم سقوط الأمطار ما يتسبب بتلف مركبات المواطنين، وذلك نتيجة أن بعض الخلطات المستعملة لا تتوافق مع معايير وشروط ومواصفات سفلتة الطرق المعتمدة، وعدم الالتزام بالشروط المطلوبة في الأسفلت عند عملية الرصف.

إن تكرار مثل هذه الظواهر كبد المواطنين خسائر فادحة وأهدر أموال الدولة، وإن المشكلة بحاجة إلى إجراءات شاملة على رأسها ضبط جودة خلطة الأسفلت المستخدمة واتباع المعايير الفنية في عمليات التنفيذ.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1ـ إنشاء مصنع وطني متكامل للأسفلت يضم القدرات البشرية والفنية لتمكينه من القيام بدوره في ضبط جودة مشاريع الدولة، بحيث يقوم المصنع بإنتاج الأسفلت وفق أعلى المعايير الفنية المطبقة في دول العالم المتقدمة والاستفادة من تجارب هذه الدول في صناعة الأسفلت بما يتلاءم مع حالة وطبيعة الطرق في الكويت.

2ـ زيادة الرقابة الفعالة على أعمال المكاتب الاستشارية أثناء مرحلة التصميم وعلى المقاولين أثناء التنفيذ للتأكد من التزامهم بالمواصفات الفنية للتنفيذ.

وفق أسس مبنية على الإحصاءات والمعلومات والبيانات لدى «المعلومات المدنية»

عاشور يقدم اقتراحاً بقانون لإنهاء وضع «عديمي الجنسية»

صالح عاشور

تقدم النائب صالح عاشور باقتراح بقانون بشأن إنهاء وضع عديمي الجنسية في الكويت، وجاء نص المذكرة الايضاحية للقانون كالتالي:

تواجه الكويت منذ زمن طويل يصل إلى بدايات تأسيس النظام الديموقراطي، وجود مجموعة من المقيمين فيها دون تمتعهم بالجنسية الكويتية ودون وجود رابط قانوني بينهم وبين الدولة بمنحهم شرعية الإقامة والتواجد، وتعددت تسمية هذه الفئة عبر المراحل الزمنية السابقة فعرفوا في البداية بتسمية (البدون، لعدم معرفة الجنسية التي يحملونها) وتسمية (المقيمين بصورة غير قانونية) كما في بعض القوانين وأيضا التسمية المتعارف عليها في الاتفاقات الدولية وهي (عديمي الجنسية)، ولا شك أن وجود هذه الفئة دون طرح حل جذري يراعي مصلحة الكويت كما يراعي الظروف الإنسانية وحقوق الإنسان، سيفاقم المشاكل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويؤثر في استقرار المجتمع الكويتي الذي كان عنوانه السلامة الاجتماعية.

لذلك يجب أن يبنى الحل على أسس واضحة المعالم ضمن مدى زمني محدد يستهدف إنهاء هذه المشكلة بشكل كامل، ويمنع تكاثر هذه الفئة بسبب الهجرة، حيث ستبنى الأوضاع الاجتماعية التي تسمح بدخول العناصر المهاجرة لتذوب بين جماعات شريحة عديمي الجنسية، فتحدد الخطة تاريخا معينا ينتهي من بعده تواجد حالات عديمي الجنسية، مع بقاء حالات طلب الجنسية العادية وفق قانون الجنسية الكويتية، دون أن تكون من بينهم حالات عديمي الجنسية، وتجدر الإشارة إلى أن حالات عديمي الجنسية هي حالات تتواجد في كثير من دول العالم وعولجت بما يمنع من تحولها إلى مشكلة اجتماعية أو غير اجتماعية. وبعد هذه المدة الطويلة آن لهذه المشكلة أن يوضع لها حل تشريعي، فهي قبل أن تكون مشكلة هذه الفئة من البشر هي مشكلة الدولة التي تعاني أيضا من تداعيات تواجدهم، أهمها سمعة الوطن، ناهيك عن المساس الأمني والاجتماعي مما يتطلب مراعاة مصلحة الدولة في البداية والتي سيترتب عليها تحقيق نهاية لمشكلة هذه الفئة البشرية في إقليم الدولة.

إن سعي الدولة لحل هذه المشكلة يقتضي وضع تشريع يهدف إلى رسم بيان أسس متكاملة للحل ثم الشروع في تنفيذها كما هي، تفاديا لردود الفعل نتيجة التصرفات غير المدروسة، واهتمام الدولة بالأمن والسلام الاجتماعي يدفعها إلى استخدام الأداة التشريعية لتكون قالبا للحلول الجادة والمدروسة ضمن المدة التي يحددها التشريع، لذلك وجب إفراد وضع أسس تستهدف استئصال المشكلة من خلال سلطة الدولة، والمشرع الكويتي وقد عقد العزم على إيجاد حل يراعي كل جوانب هذا الموضوع لذلك أدرج مشروع هذا القانون ضمن اهتماماته البحثية.

قام هذا القانون على أسس ترتبط بمصلحة الدولة ككيان متكامل، وعلى أسس إنسانية واجتماعية وأخلاقية يراعى فيها جوانب الاستقرار في المجتمع الكويتي، وتلتزم الدولة في هذا القانون بإيجاد حلول لهذه الفئة أيا كانت ظروفها أو متطلباتها طالما كانت ضمن الجداول المحددة الذي لا يقبل الإضافة إليها، وتساير في ذلك الأفراد حتى نهاية الأوضاع التي استهدف المشرع إنهاءها، كذلك أوجب المشرع الالتزام بهذا القانون حتى تمام المهام التي نص عليها.

فنص في المادة الأولى من هذا المشروع على تعريفات خاصة بما نص عليه هذا القانون، وعلى وجه الخصوص القواعد والأحكام التي تتعلق بمجلس إدارة الهيئة وأعضائها ومناصبهم، وتعريف لعديمي الجنسية بما يحددهم وتسميتهم بما يتفق مع التسميات الدارجة في الاتفاقات الدولية، وبيان ما يتعلق بملفاتهم ومستنداتهم الرسمية، وأورد في هذا النص التعريفات المطلوبة للاصطلاحات المبينة فيه. ونصت المادة الثانية على قيام الهيئة بوضع أسس مبنية على الإحصاءات والمعلومات والبيانات المتوفرة لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية، وبينت الأسس التي ترسم الحل وفقها وقسمت عديمي الجنسية إلى ثلاث فئات لكل فئة شروط خاصة على ضوئها تتم إنها حالات انعدام الجنسية ورتبت شؤون كل فئة من خلال هذه الخطة التي تعتبر محورا لإنهاء وحل مشكلة عديمي الجنسية. ونصت المادة الثالثة على أن يرفع وزير الداخلية كشوفات تشمل جميع أفراد عديمي الجنسية التي تتوفر لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية لرفعها لمجلس الوزراء بعد تدقيقها على أن لا يتجاوز ذلك خلال سنة من اصدار هذا القانون.

ونصت المادة الرابعة لتنظيم فترة الانتقال لانهاء موضوع عديمي الجنسية على منحهم جميعا بطاقة مدنية وفق الإحصاءات والمعلومات والبيانات المتوفرة لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية والأجهزة الحكومية المعنية فور صدور هذا القانون وتكون مؤقتة وتكون معتمدة لدى وزارات الدولة والجهات الرسمية التابعة للدولة دون الرجوع لأي جهات أخرى خلال فترة سريانها. وتنتهي البطاقة بانتهاء حالة انعدام الجنسية لكل فرد والتي تتم وفق الأسس المبنية في هذا القانون ويعاملون معاملة الكويتية في الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الإنسانية كافة خلال فترة سريان البطاقة، بحيث يحق لعديمي الجنسية بموجبها الحصول على المستندات التي تكفل حقوقه المدنية والقانونية المبينة تفصيلا بالمادة. كما تشير المادة الخامسة إلى تشكيل دائرة إدارية تابعة لمحكمة الاستئناف الإداري لنظر القضايا المتعلقة بهذا القانون وتكون أحكام هذه المحكمة نهائية لا يجوز الطعن فيها. كما نصت المادة السادسة على إلغاء القيود الأمنية التي لم يصدر بها حكم نهائي.

أما المادة السابعة فتنص على عدم الاعتداد بالمؤشرات الجنسية والجوازات في ملفات عديمي الجنسية إلا إذا كانت معتمدة من الجهة الحكومية المعنية أو بحكم قضائي نهائي. ونصت المادة الثامنة على جواز رجوع أفراد عديمي الجنسية من المقيمين بالكويت من استصدار جوازات سفر حقيقية أو مزورة أو وقعوا تعهدات تعديل أوضاعهم إلى وضع عديمي الجنسية بحسب فئاتهم المبينة في هذا القانون. ثم نصت المادة التاسعة على إلغاء القانون رقم 467 لسنة 2010 بإنشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ونقل جميع أعماله وأوراقه ومستنداته وكل ما يتعلق بالمعلومات السابق رصدها بوضعها السابق عند صدور هذا القانون إلى وزارة الداخلية.